قيل اسناد الفعل اليه حقيقة فيقبل اسناده اليه مجازا وما كان منها غير متصرف لم يقبل الاسناد اليه حقيقة فلا يقبله على جهة المجاز قوله ولا ينوب بعض هذي البيت مذهب سيبويه رحمه الله انه لا يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده واجازه الاخفش والكوفيون محتجين بنحو قراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون باسناد ليجزى الى الجار والمجرور ونصب قوما وهو مفعول به وبنحو قول الراجز ، لم يعن بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغي الا ذو هدى ، وقول الاخر ، وانما يرضي المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه ،

وباتفاق قد ينوب الثان من ... باب كسا فيما التباسه امن

في باب ظن وارى المنع اشتهر ... ولا ارى منعا اذا القصد ظهر

ش اذا بني الفعل لما لم يسم فاعله من متعد الى مفعولين فان كان الثاني غير الاول فالاولى نيابة المفعول الاول لكونه فاعلا في المعنى نحو كسي زيد ثوبا ويجوز نيابة المفعول الثاني ان امن التباسه بالمفعول الاول نحو البس عمرا جبة فلو خيف التباسه في نحو اعطي زيد بشرا وجبت نيابة الاول وان كان الثاني من المفعولين هو الاول في المعنى فاكثر النحويين لا يجيز نيابته عن الفاعل بل يوجب نيابة الاول نحو ظن زيد قائما لان المفعول الثاني من ذا الباب خبر والخبر لا يخبر عنه واجاز بعضهم نيابته عن الفاعل ان امن اللبس واليه ذهب الشيخ رحمه الله واذا بني فعل ما لم يسم فاعله من متعد الى ثلاثة مفاعيل ناب الاول منها عن الفاعل نحو اري زيد اخاك مقيما ولم يجز نيابة الثالث باتفاق وفي نيابة الثاني الخلاف الذي في نيابة الثاني من باب ظن

وما سوى النائب مما علقا ... بالرافع النصب له محققا

ش لا يكون للفعل الا فاعل واحد كذلك لا ينوب عن الفاعل الا شيء واحد وما سواه مما يتعلق به الرافع منصوب لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا وان كان فمنصوب محلا

اشتغال العامل عن المعمول

ان مضمر اسم سابق فعلا شغل ... عنه بنصب لفظه او المحل

فالسابق انصبه بفعل اضمرا ... حتما موافق لما قد اظهرا

ش اذا تقدم اسم على فعل صالح لان ينصبه لفظا او محلا وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره صح في ذلك الاسم ان ينصب بفعل لا يظهر موافق للظاهر اي مماثل له او مقارب فالاول نحو زيدا ضربته والثاني نحو زيدا مررت به التقدير اضربت زيدا ضربته

واجاوزت

واجاوزت زيدا مررت به ولكن لا يجوز اظهار هذا المقدر لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به ولا يجمع بين البدل والمبدل منه ثم الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة اقسام لازم النصب ولازم الرفع بالابتدا وراجح النصب على الرفع ومستو فيه الامران وراجح الرفع على النصب اما القسم الاول فبينه بقوله

والنصب حتم ان تلا السابق ما ... يختص بالفعل كان وحيثما

ش مثاله ان زيدا رايته فاضربه وحيثما عمرا لقيته فاهنه وهلا زيدا كلمته فهذا ونحوه من ما ولي اداة شرط او تحضيض او غير ذلك مما يختص بالفعل لا يجوز رفعه بالابتدا لئلا يخرج ما وضع على الاختصاص بالفعل عن اختصاصه ولكن قد يرفع بفعل مضمر مطاوع للظاهر كقول الشاعر ، لا تجزعي ان منفس اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ، التقدير لا تجزعي ان هلك منفس اهلكته وروي لا تجزعي ان منفسا بالنصب على ما قد عرفت واما القسم الثاني فبينه بقوله

وان تلا السابق ما بالابتدا ... يختص فالرفع التزمه ابدا

كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ... ما قبل معمولا لما بعد وجد

ش وحاصله انه يمنع من نصب الاسم المشغول عنه الفعل بضميره شيئان احدهما ان يتقدم على الاسم ما هو مختص بالابتدا كاذا المفاجاة نحو قولك خرجت فاذا زيد يضربه عمرو لان اذا المفاجاة لم تولها العرب الا مبتدا نحو فاذا هي بيضاء او خبر مبتدا نحو اذا لهم مكر في اياتنا فلا يجوز نصب ما بعدها بفعل مضمر لان ذلك يخرجها عما التزمته العرب من الاختصاص بالابتدا وقد غفل عن هذا كثير من النحويين فاجازوا خرجت فاذا زيدا يضربه عمرو ولا سبيل الى جوازه المانع الثاني ان يكون بين الاسم والفعل ما له صدر الكلام كالاستفهام وما النافية ولام الابتدا وادوات الشرط كقولك زيد هل رايته وعمرو متى لقيته وخالد ما صحبته وبشر لاجده وعبد الله ان اكرمته اكرمك فالرفع بالابتدا في هذا ونحوه واجب لان ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده في ما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا لان المفسر في هذا الباب بدل من اللفظ بالمفسر ولاجل ذلك لو كان الفعل الناصب لضمير الاسم السابق صفة له كما في قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر امتنع ان يفسر عاملا فيه لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا واما القسم الثالث فبينه بقوله

واختير نصب قبل فعل ذي طلب ... وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب

Copyright © King Saud University